صنعاء فوق صفيح ساخن

الرئيس : لن أسمح لأي عابث ان يهدد اليمن

بصيص أمل لحلحة الازمة وغضب دولي من تصعيد الحوثي

خرجت اليمن من عنق زجاجة مأزق 2011م بصعوبة ونجاح منقطع النظير حيث لاقت نتائج الحل صدى باهراً في العالم اجمع ويحسب في ذلك للعقل والحكمة اليمانية التي جسدها قولا وفعلا رئيس الجمهورية السابق رئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح وبتكاتف جهود الوطنيين والشرفاء، وفي مقدمتهم المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وبدعم الاشقاء والاصدقاء تم القضاء على جملة تحديات وتهديدات اراد منها جر البلاد الى الهاوية.

إدارة التحقيقات

منذ ايام يتبلور مشهد جديد بالساحة اليمنية يرجع بذاكرة اليمنيين والعالم الى ازمة 2011م ومن يتصدر الدفع بالبلاد هذه المرة نحو ازمة جديدة اكثر فداحة هي جماعة الحوثي، حيث يرى مراقبون ومحللون إن محاولاتها هذه المرة "تنفيذ مخطط يقود البلاد الى اقتتال داخلي بحرب تلتهم الاخضر واليابس".. ومع ذلك فالموقف يعبر عن نفسه الان وبنفس الحكمة اليمانية كنموذج يضع ارضية حل سلمي حيث تنتصر الحكمة لنزع أي تصعيد يتربص بالتسوية السياسية ويحاول الانقضاض عليها.

يمضي الرئيس هادي برؤية صائبة نحو تجنيب البلاد الحرب بمعالجة الازمة التي لا يستبعد احد، ووقوف مخطط خارجي داعماً لها ليعود بالبلاد ستين عاماً الى الخلف، كما يؤكد مراقبون ومحللون سياسيون لـ"الميثاق"، ويضيفون قائلين: أن مطالب جماعة الحوثي مشروعه إذا كانت تحت سقف سلمي وليست متبنية لغة "العنف والتهديد الصريح والاستفزاز العلني للدولة ونشر التوتر في كل ارجاء العاصمة صنعاء" ومحافظات أخرى.

مخطط غير بريئ

المشهد السياسي المضطرب والتوتر المخيم على العاصمة صنعاء المحاط بالتسلح منذ اكثر من اسبوعين يزيده تصعيد الحوثي بشكل غير مبرر في وقت تقدم فيه الدولة المبادرات لحلحلة الازمة عبر طرق سلمية ونهج الحوار مؤكدة خيار العقل والحكمة لتجنيب مواجهة مفتوحة، لكن جماعة الحوثيين برغم ذلك لا تعير جهود وخطوات الدولة التي تأخذ الوضع بنفس طويل اهتماماً.. ويبرز ذلك في تمددها ونشر مزيد من المسلحين على مداخل العاصمة صنعاء من منافذها الستة، بالإضافة الى الاعتصام ونصب خيام على طريق المطار وقرب وزارات رئيسية في الوقت الذي بدت مهمة اللجنة الرئاسية التي بعثها رئيس الجمهورية برئاسة د. احمد عبيد بن دغر نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وعضوية 10 اشخاص بارزين تراوح دون ايجاد معالجة واضحة تؤدي الى اذابة الصفيح الساخن والملتهب الذي تعيش وقعه العاصمة صنعاء.

يعتقد المحللون إن ما تقوم به جماعة الحوثي في خضم هذه اللحظات يشير الى انها لم تستطع التعايش مع الآخرين تحت سقف النظام والقانون ومظلة السلم الاهلي. ويقولون: "الحقيقة الملموسة تظهر فشل الجماعة التخلص من عقلية التمرد على الدولة.. بل على العكس أهداف الاحتجاج الشعبي هي استغلال موجة غضب شعبي واسع بين اليمنيين على الحكومة بسبب زيادة اسعار المشتقات النفطية رغم انه معبر عن مطالب مشروعة إلا انه يكشف عن خفايا مخطط غير بريء تستخدمه جماعة الحوثي للانقلاب على الدولة ونظامها الجمهوري".. حركت جماعة الحوثي مسيرات كبرى خلال الثلاثة الايام الفائتة وقالت إنها غير مسبوقة - لما أسموه تأييدا للخطوات التصعيدية القادمة وبدء المرحلة الثانية والثالثة من خيارات تصعيد المطالب الشعبية التي اقامت لها ساحة اعتصام وخيام في شارع رئيسي شمال العاصمة صنعاء يؤدي الى المطار ما سبب اعاقة الحركة العامة، اذ يشكو المواطنون بمنطقة الجراف حيث موقع ومقر المكتب السياسي للجماعة - من محاصرة عناصر الحوثي وتضييق الخناق عليهم بالاجراءات التي تفرضها مليشياتهم في تلك المنطقة.

انتشار مسلحين

عزز الجيش والأمن تواجدهما في شوارع العاصمة وبالذات في المنطقة المحيطة بساحة اعتصام الحوثي الجديدة بشارع المطار قابل ذلك الحوثي بانتشار مسلحيه في محيط مطار صنعاء بإقامة مخيم جديد في منطقة الرحبة شمال مطار صنعاء الدولي وهو الامر الذي يشكل خطرا اكبر على أمن هذا الصرح الاقتصادي وواجهة اليمن الاولى للخارج.

عند التجول في مخيمات اعتصام الحوثي تتعرف وبتأكيد اقوال مواطنين على تحركات عناصر الحوثي وأطقمها المعززة بأسلحة رشاشة ومدافع متوسطة خاصة في(منفذ الصباحة) والثاني بالمخيم الواقع بمنطقة حزيز (ش 100).

ويرى مراقبون أن حركة الاحتجاجات الشعبية هذه تأتي في ظل صراع وتنازع الحوثي على الحكم مع جماعة الاصلاح -عدوه اللدود - التي استأثرت وشركاؤها بالسلطة في إشارة إلى أولاد الأحمر وعلي محسن بعد ما سمى قيادات الاصلاح بـ(دواعش) ما يظهر عداء واضح ونهج انتقامي ربما تشملهم الخيارات التصعيدية القادمة من الحوثيين وهو ما يفسر نحو نهج مبطن لتفجير الوضع بالعاصمة لاسقاطها.

اقام الحوثيون خيام اعتصامات تتبنى ثلاثة مطالب وهي (إسقاط حكومة الوفاق الوطني، اسقاط الجرعة وتنفيذ مخرجات الحوار).

لكن محللين يؤكدون إن نصب تلك الخيام لا حاجة لها برفع تلك المطالب وإنما تعمل على زيادة مظاهر التأزيم للوضع المضطرب، الامر الذي ينعكس على جميع محافظات الجمهورية في ظل عدم تقارب الحلول المتوافرة.. وطبقا للمحليين يسعى طرفا الصراع القتالي في عمران والجوف والسياسي بالعاصمة (الإصلاح والحوثيون) إلى استعراض القوة أمام الشعب وباستخدامه لتحقيق أغراضهم السياسية وضمان مكاسب في التسويات القادمة او نسف التسوية برمتها.

ومع استمرار الدولة في اتباع نهج سلمي ووضع حلول بعيدة عن الحل العسكري درءاً وحفاظاً على عدم اراقة الدماء يقول المحللون انه آن الاوان للدولة وقيادتها السياسية اعادة تفكيرها في حال لم تصل رسائل السلم والوئام الى الحوثيين وقالوا :"في هذه الحالة ينبغي ان توصل الدولة رسائلها باللغة التي يفهمها الحوثي وأن تكون الدولة حاضرة لقطع دابر فتنة متصاعدة وكبح جماح أهداف السيطرة والاستحواذ ونزعة التفرد بمستقبل اليمنيين".

مشيرين الى ان اهمية تحقيق ذلك "لن يتم إلا بتدخل سريع من الدولة لمعالجة تداعيات قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية".

ثمار مبادرة المؤتمر

ويكشف مسؤولون حكوميون ان هناك بوادر لحلحلة الازمة من خلال اعادة اسعار البترول والديزل التي اقرت الحكومة رفعها خلال ايام عيد الفطر وذلك في اطار المحادثات التي تجريها اللجنة الرئاسية التي شكلها الرئيس هادي لوضع مقترحات لمعالجة الأزمة مع الحوثيين ووفق مراجعة تتناسب مع الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة وذلك ايضا استناداً إلى المبادرات التي قدمها المؤتمر الشعبي وكذا حزبا الاشتراكي والتنظيم الناصري حيث تنص الاقتراحات على خفض سعر المشتقات النفطية.

تحذير دولي صريح

وقابل مجلس الأمن الدولي الجمعة الماضية اعمال التصعيد لجماعة الحوثي بالتنديد وهددها بعقوبات دولية على اعتبار انها أحد معرقلي التسوية في البلاد.

كان بيان مجلس الامن الدولي رسالة واضحة وشديدة للحوثيين فقط، بالتأكيد عليهم الالتزام بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار ووقف محاولتهم الاستيلاء على المحافظات بالقوة ومنبها الجماعة بأهمية وضرورة الدخول في عملية الانتقال السياسي الجارية في البلاد على نحو السلمي.

وعزز موقف المجتمع الدولي من تصعيد الحوثي اجتماع عاجل عقده المجلس الوزاري لدول الخليج العربية يوم السبت إذ عبر المجلس عن بالغ قلقه، معتبراً ان تصعيد الحوثي محاولة مناهضة للتسوية. كما اعتبر المجلس الخليجي تصعيد الحوثي بأنه خارج عن الوفاق ويمس هيبة الدولة. وفيما حذر المجلس الخليجي من تداعيات التحرك الحوثي اكد على استكمال التسوية السياسية وفقا للمبادرة وبما يحفظ أمن ووحدة اليمن.

كان رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي عقد اجتماعين وطنيين رفيعين منفصلين لتدارس الازمة ووضع الشارع اليمني أمام ما يدور حوله من احداث، مؤكداً ان هناك محاولات للخروج على مخرجات الحوار عبر استغلال مطالب مشروعه للوصول لأهداف خاصة لتنفيذ اجندة خارجية لا تمت لليمنيين ولا لمصالحهم بصلة.

واكد الرئيس هادي انه يجنح بالدولة الى السلم لمعالجة الازمة وان الدولة قادرة على فرض ارادتها بالقوة لكن لازلنا نحتكم للغة العقل والحكمة التي متعنا بها الخالق سبحانه وتعالى.. وقال في اجتماع ضم مختلف القوى الوطنية السبت" أكدت سابقا وأكرر اليوم بأنني حريص على كل مواطن من أقصى المهرة إلى أقصى صعدة ، وبأنني لن أسمح لأي عابث بأن يهدد أمن واستقرار اليمن ولا يحق لأي جماعة أن تكون وصية على هذا الشعب العظيم باستخدام ذرائع بالية ، كما لا يحق لها أن تتعهد للناس بشيء وجميعنا يعلم أنها تنقض كل اتفاق".

يأتي التحرك الدولي في الوقت الذي أكد المبعوث الأممي لليمن جمال بنعمر أن الوضع في اليمن مقلق جدا في ظل حالة الاحتدام والتصارع المدمر لآمال وأحلام اليمنيين.

المؤتمر.. لن يتحالف مع طرف ضد طرف آخر

عبدالولي المذابي

لايزال المؤتمر الشعبي العام وقيادته يتعرضون لأشكال متنوعة من الضغوط كي ينحرف عن مبادئه الثابتة التي مثلت قارب النجاة من أزمة العام 2011م ونتائجها الكارثية على الوطن.. وها هو اليوم يتحمل نتائج أخطاء لم يرتكبها، وعليه أن يدفع ثمن الفوضى التي أثارتها بعض الأحزاب والجماعات المسلحة والمتطرفة لإزاحته عن السلطة وسلب شرعيته والاحتيال على إرادة الناخبين.

وتحاول تلك الأطراف التي شاركت في فوضى 2011م أن تقحم المؤتمر في معركتها بعد أن سقطت أوراق التوت واختلف الشركاء، بعد توقيع المبادرة الخليجية في الرياض أواخر العام 2011م، ورغم أن المؤتمر أعلن غير مرة أنه لن يتحالف مع طرف ضد طرف آخر وسيقف على مسافة واحدة من الجميع، إلا أن هناك إصراراً من تلك القوى على استقطاب المؤتمر والضغط عليه تارة بالإقصاء الممنهج وتارة بتقليم أظافره وتجميد أرصدته وإغلاق منابره الإعلامية وتارة باستخدام الضغط الدولي والتهديد بعقوبات دولية تطاله وتطال رموزه وقياداته. ولعل إثارة موضوع التحالف مع جماعة الحوثي واتهام المؤتمر بدعمها لن يكون آخر الأوراق والضغوط، رغم أن موقف المؤتمر واضح من تلك الجماعة وخاض ضدها ست حروب، ولكن عندما تحالفت تلك القوى في الساحات «الاخوان والحوثة» اتفقوا على تقديم اعتذار عن تلك الحروب باعتبارها «ظالمة» -حسب وصفهم- ولم يلتفت أحد الى تحفظات المؤتمر على الاعتذار، وها هم اليوم يطالبون المؤتمر بالانتقام من جماعة الحوثي والتحالف معهم ضدها وهو أمر غير مقبول مطلقاً لدى المؤتمر ليس تعاطفاً مع تلك الجماعة ولكن لقناعة أكيدة لديه بأن مواقفه ليست للمزايدة ولا تقبل المساومة عليها، كما أن الطرف الآخر يتحدث عن اصطفاف حزبي وليس وطنياً.

ويبرر الطرف الآخر وجود دعم من بعض الشخصيات المحسوبة على المؤتمر في ساحات الاعتصام التي أقامها «أنصار الله» داخل العاصمة وفي المداخل الرئيسية، وهي المبررات التي دفعت المؤتمر الى إعلان موقفه بوضوح بشأن تصريحات ومواقف بعض أعضائه حيث أكد أن اللجنة العامة للمؤتمر هي الوحيدة المخولة بتقرير مواقف المؤتمر تجاه القضايا الوطنية وليس من حق أي شخص أن يدَّعي تمثيل المؤتمر لمجرد أنه عضو فيه، كما أن أولئك الأعضاء يؤكدون أنهم تعاطفوا مع قضايا المواطنين وليس مع جماعة الحوثي، وهو ذات الموقف الذي اتخذته القوى المتصارعة حالياً عندما تحالفت في الساحات لاسقاط النظام في العام 2011م، وليس من المنطق أن يحللوا لأنفسهم تلك التحالفات ويحرموها على غيرهم، وهذا لا يعني بالتأكيد وجود تحالف سياسي وقد أعلن المؤتمر الشعبي العام موقفه من القضايا المثارة في مبادرته الأخيرة وهي مبادرة معلنة وليست وثيقة سرية، أعلن فيها مساندته لمطلب إقالة الحكومة وهو قرار سبق لكتلته البرلمانية أن طالبت به منذ سنوات وإعادة النظر في الاصلاحات السعرية للمشتقات النفطية «الجرعة» وأكد مطالبته بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وهو بذلك يؤكد أنه يقف على مسافة واحدة من الجميع، وسبق ذلك تقديم مشروع وثيقة المصالحة الوطنية الشاملة والاصطفاف الوطني التي تجاهلها الطرف الآخر لأنها تساوي بين جميع الاطراف السياسية، في حين يريد «الاخوان» تحالفاً ضد جماعة الحوثي لأنها تمثل خطورة عليهم، وهو ما يتقاطع مع رؤية المؤتمر الذي يرى ضرورة التعامل مع كافة الأطراف والجماعات المسلحة وفق معايير ثابتة وواضحة وبدون استثناءات لاعتبارات تراعي مصلحة الوطن ولا تكون سبباً في إثارة الأحقاد والدفع بالبلد نحو الصراع والاحتراب، ولايزال المؤتمر يسعى لتحقيق تلك الغاية «المصالحة الوطنية» بما يضمن السلام والاستقرار ولا تضيع معها حقوق الضحايا وأسر الشهداء الذين سقطوا غدراً في جرائم ارهابية دانها العالم قبل أن تدينها القوى السياسية في بلادنا.

إن المؤتمر الشعبي العام ليس بحاجة لتأكيد مواقفه المبدئية المؤيدة للشرعية الدستورية والجمهورية والوحدة والمصالحة الوطنية وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر واكتوبر لأنها مواقف مشهودة دفع ثمنها ولايزال.. والآخرون هم المطالبون اليوم بتأكيد ذلك ليس من خلال المسيرات والاعتصامات بل من خلال إنجازات يلمس أثرها الوطن والمواطن، بدلاً من تلك الأعباء التي يتحملها كل يوم تحت تلك الشعارات وادعاءات التغيير التي لا تسمن ولا تغني من جوع.